Journal of Al-Farahidi's Arts, No Conference (10 th)N(III)60-82
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.conf.10.3.5

Proceedings of the (10) Conference وقائع المؤتمر العلمي العاشر

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at: fja.tu.edu.iq/index.php/fja

Tikrit University J.F.A Journal of Al-Frahedis

The impact of wars and crises on education systems in Iraq and Syria: A comparative study (2020-2022)

M. M. Ahmed Majed Ahmed
M. Bushra Ibrahim Hassan

E-Mail: ahmed.majid@coart.uobaghdad.edu.iq

Keywords:
Wars and crises, short-term, collective action

Article history:

Received	25/9/2025
Received in revised form	7/10/2025
Accepted	19/10/2025
Available online	9/12/2025

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

Wars and crises are among the greatest challenges facing societies, affecting not only economic and political aspects, but educational systems as well. The deterioration of security and social conditions disrupts the educational process, affecting an entire generation of students, both in the short and long term, because education is one of the main pillars, which is directly affected in crises, but through collective action and effective initiatives, the negative effects of these crises can be minimized. International and national communities must work to develop emergency education plans to preserve students' right to education whatever the circumstances. Although wars and crises have a profound impact on education systems, however, there is enormous potential to overcome these challenges through innovation and international cooperation, and the adoption of flexible strategies that enable students and teachers to continue to learn even in the most difficult circumstances. Education must be a top priority to ensure that an entire generation does not lose its right due to conflict, and that there should be solid emergency management plans in education systems, because quality education is one of the main drivers of sustainable development. When education is halted or deteriorating by war, it leads to a shortage of skills and competencies required to build the economy, sustain growth, and build society in general..

تأثير الحروب والازمات على الانظمة التعليمية في العراق وسورية دراسة مقارنة (2022-2020)

م . م احمد ماجد احمد/جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم التاريخ
م . بشرى ابراهيم حسن /جامعة دمشق/ كلية التربية

المستخلص:

تعد الحروب والأزمات من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات حيث لا تؤثر على الجوانب الاقتصادية والسياسية فحسب، بل تمتد تأثيراتها لتشمل النظم التعليمية ويؤدي تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية إلى تعطيل العملية التعليمية، مما يؤثر على جيل كامل من الطلبة ، سواء على المدى القصير أو البعيد ،لان التعليم يعد من الركائز الأساسية التي تتأثر بشكل مباشر في الأزمات، ولكن من خلال العمل الجماعي والمبادرات الفعالة يمكن تقليل الآثار السلبية الناجمة عن تلك الازمات ، اذ يجب على المجتمعات الدولية والوطنية العمل على تطوير خطط للتعليم في حالات الطوارئ للحفاظ على حق الطلبة في التعليم مهما كانت الظروف ، وبالرغم من أن الحروب والأزمات تترك آثارًا عميقة على الأنظمة التعليمية، إلا أن هناك إمكانيات هائلة للتغلب على هذه التحديات من خلال الابتكار والتعاون الدولي وتبني استراتيجيات مرنة تمكن الطلاب والمعلمين من الاستمرار في التعليم حتى في اصعب الظروف ، ويجب أن يكون التعليم أولوية قصوى لضمان عدم فقدان جيل كامل لحقه بسبب النزاعات وأن تكون هناك خطط محكمة للتعامل مع الطوارئ في النظم التعليمية ، لان التعليم الجيد يعد من المحركات الأساسية للتنمية المستدامة ،عندما يتوقف التعليم أو يتدهور بفعل الحروب، يؤدي ذلك إلى نقص في المهارات والكفاءات المطلوبة لبناء الاقتصاد واستدامة النمو وبناء المجتمع بشكل عام .

الكلمات المفتاحية : الحروب والأزمات، العمل الجماعي قصير الأمد

*مشكلة البحث :

ما مدى تأثير الأزمات (الصحية، السياسية، والاقتصادية) في العراق وسورية خلال المدة 2020-2022 على أداء الأنظمة التعليمية، وما أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين في التعامل مع تلك التحديات؟

*أهمية البحث :

1-تسليط الضوء على التحديات التي تواجه التعليم في ظل الأزمات . 2-تقديم مقارنة علمية بين العراق وسورية في التعامل مع الأزمات التعليمية. 3- إغناء الدراسات السياسية والاجتماعية حول العلاقة بين الأزمات وبُنى التعليم . 4-تقديم توصيات لصنّاع القرار لتحصين التعليم في مواجهة الأزمات المستقبلية .

* أهداف البحث :

1-تحليل تأثير الأزمات الصحية والسياسية على البنية التعليمية في العراق وسورية . 2-تحديد أبرز التحديات التي واجهت المؤسسات التعليمية . 3-دراسة سياسات الاستجابة الحكومية في كلا البلدين . 4-مقارنة أثر الأزمات في البلدين للوقوف على الفروقات والتشابهات 5-تقديم حلول عملية لتعافي التعليم في البيئات المتأزمة .

*فرضيات البحث:

1-الأزمات المتعددة أثرت سلبًا على جودة واستمرارية التعليم في العراق وسورية . 2-هناك فروقات في فعالية استجابة كل من العراق وسورية للأزمات التعليمية. 3- ضعف البنية التحتية التقنية أثر في فعالية التعليم الإلكتروني خلال الجائحة . 4-التعليم في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة تأثر بدرجة أكبر .

* حدود البحث:

1-الزمانية : (2020 – 2022) 2-المكانية :العراق وسورية 3- الموضوعية :تحليل تأثير الأزمات على التعليم النظامي .

*منهجية البحث:

1-المنهج المقارن لدراسة الفروقات بين البلدين2- المنهج الوصفي التحليلي لرصد وتحليل البيانات الرسمية وغير الرسمية. 3- المنهج التاريخي لدراسة وبيان التسلسل التاريخي وربط الأحداث .

المقدمة:

بالرغم من أن التعليم حق أساس من حقوق الإنسان، إلا أنّ هناك ملايين الأطفال في أنحاء العالم قد حُرموا من حقهم في التعليم نتيجة الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية فيما تبدو المنطقة العربية من أكثر المناطق تضرراً في مجال التعليم نتيجة لما يحدث فيها منذ عقود ، ويشهد العالم زيادة مقلقة في عدد المتضررين من النزاعات المسلحة والتهجير القسري بما في ذلك نزوح اللاجئين على نطاق واسع وتعدد الأزمات الصحية والكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية وغيرها من الأزمات ، وقد أدت الصراعات والحروب إلى نزوح أكثر من 30 مليون طفل في منطقة الشرق الاوسط ، اذ يتعرض كثيرون منهم للاستعباد والاتجار وسوء المعاملة والاستغلال والحرمان من حقوقهم الأساسية بما فيها التعليم والرعاية الصحية، لاسيما في أفغانستان ومالي والسودان واليمن وسورية والعراق غيرها من البلدان .

وبالحديث عن المرحلة التي سبقت فترة جائحة كورونا ولما يقرب نحو عقد من الزمن، (2011 – 2019)، فقد شهد العراق وسورية العديد من حالات الاعتداء على التعليم وحالات استخدام عسكري للمدارس ، فضلا عن إغلاق العديد من المدارس بسبب النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، حيث يتعرض تعليم الأجيال القادمة لاسيما الفتيات واللاجئين وغيرهم من الفئات السكانية للخطر مع تزايد موجات النزوح القسري إلى مستوى قياسي، لاسيما وان أكثر من نصفهم من الأطفال والشباب الذين يحتاجون إلى التعليم الجيد.

لقد شكلت فترة جائحة كورونا تحدي كبير للأنظمة التعليمية في العالم بشكل عام ولأنظمة الدول النامية بشكل خاص ، لاسيما العراق وسورية وهما قيد الدراسة بسبب استثنائية الوضع الذي عاشته الدولتان، ففي ظل تحديات جائحة كورونا فان التعليم الإلكتروني في ظل النزاعات والجائحة يواجه فجوة رقمية تهدد مستقبل التعليم رغم كون التعليم حقاً إنسانياً أساسياً، حيث يُحرم الأطفال من حقوقهم الأساسية كالتعليم والصحة ويتعرضون لمخاطر الاستغلال في دول مثل سورية والعراق وخلال فترة الجائحة وما تلاها (2020–2022) ،فقد حصل تحوّل جذري من خلال الانتقال المفاجئ للتعليم الإلكتروني ، والذي ترتب عليه تحوّل ملايين الأطفال للتعلم عن بُعد وسط غياب البنية التحتية الرقمية وهو مؤشر واضح لتفاقم الفجوة الرقمية ، لاسيما في البيئات التعليمية للمناطق المهمشة والمخيمات (بدون أجهزة/إنترنت) والتي اصبحت عاجزة عن متابعة الدروس، والذي الى عدم جاهزية الأنظمة

التعليمية وغياب التدريب التربوي الرقمي ، مما أعاق تكافؤ فرص التعلم بين الطلبة وقد ادى الى ارتفاع مستويات التوتر لدى الطلاب والمعلمين حول جودة التعليم الرقمي ومواكبة المسيرة التعليمية في ضوء ظروف استثنائية وتحديات رافقت المجتمعين العراقي والسوري ، والذي اشر بصورة واضحة الى ضرورة تطوير أنظمة تعليم هجين مرنة تراعي الفوارق بين المتعلمين ، وكذلك استثمار عاجل في البنى التحتية الرقمية وتوفير الأجهزة الذكية للمحتاجين ، كذلك تدريب الكوادر التعليمية على آليات التدريس الرقمي التشاركي ، فضلا عن تعزيز الشراكات الدولية لدعم الدول المتضررة في تحويل الأزمات إلى فرص للتحول الرقمي التعليمي.

المبحث الاول – مفهوم الازمات واثره على الانظمة التعليمية

يشهد العالم زيادة مقلقة في عدد المتضررين من النزاعات المسلحة والتهجير القسري، بما في ذلك نزوح اللاجئين على نطاق واسع ، كذلك الأزمات الصحية والكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية، فضلا عن العديد من الازمات الاخرى ،وهذا يعني وضع العراقيل أمام تعليم ملايين الاطفال والشباب في سن الدراسة، ودفع قدرة أنظمة التعليم على تحقيق هدفها إلى حافة الهاوية ، هذا من جانب ومن جانب اخر ، فقد تؤثر الأزمات سلبًا على الاستثمار طويل الأجل الضروري لتطوير أنظمة التعليم وضمان قدرتها على الصمود في وجه الاضطرابات المستقبلية وان المساعدات الإنمائية الرسمية الخارجية (ODA) المقدَّمة للتعليم كانت في حالة ركود في العام 2020 ، اذ انخفضت بمقدار(359)مليون دولار أمريكي في حالة المانحين الثنائيين، وقد أعقب هذا الانخفاض ، منذ ذلك الحين تخفيضات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب المانحين الرئيسيين ، وقد تأثرت الحكومات في العديد من البلدان ببطء الانتعاش الاقتصادي وارتفاع تكاليف الديون وإعادة ترتيب الأولويات المحلية أثناء جائحة كورونا وبعدها ، وبالرغم من محاولات تقديم الدعم اللازم والضروري لقطاع التعليم ، الا ان تلك المناشدات لم تتلقى الا ما نسبته (22%) فقط من الأموال المطلوبة خلال عام 2021، أي أقل بكثير من باقي القطاعات الأخرى ، وفي عام 2021 تم تخصيص ما نسبته (2.9%) فقط من التمويل الإنساني العالمي للتعليم، وهو رقم يقل كثيرًا من هدف الأمم المتحدة الذي يشير الى ما نسبته (4%.) ، وبعد تفشي جائحة كوفيد-19، تلقى التعليم 3% فقط من إجمالي حزم التحفيز استجابةً للأزمة الصحية و0.7% فقط من الأموال المطلوبة

بموجب خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة جائحة كورونا في العالم، وكان قطاع التعليم في العراق وسورية قد تأثر بشكل مباشر وعانى من انخفاض الدعم الاقتصادي اللازم جراء انتشار جائحة كورونا والتي جاءت بعد حدوث العديد من الحروب والازمات السياسية والامنية التي حدثت في البلدين والتي اثرت بشكل كبير جدا على قطاع التعليم من حيث الدعم الاقتصادي وانهيار البنى التحتية وصعوبات التحول نحو التعليم الالكتروني كل تلك الصعوبات كانت قد اثرت على مسيرة العملية التعليمية بشكل او بأخر . (الموشكي 2020)

أن النمو المعرفي للمتعلم هو الهدف الرئيسي الجلي لجميع الأنظمة التعليمية وبالتالي فإن درجة نجاح الأنظمة التعليمية في تحقيق هذا الهدف هي مؤشر على جودة هذه الأنظمة ، ويبرز دور التعليم في تعزيز القيم والمواقف المرتبطة بالمواطنة المسؤولة وفي تشجيع النمو الإبداعي والعاطفي ، وهي سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى نتيجة محددة تتمثل بإحداث تغيير مقصود في معرفة وسلوك المتعلم، فإن لم يحدث التغيير فإننا عندها لا يمكن أن نقول أن العملية صحيحة نتيجة عدم تحقيقها لأهدافها وبمعنى أن العملية يجب أن تحقق تعليماً جيد اً يستفاد منه المتعلم أولاً والمجتمع ثانيا ، لذا فهي مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر عن وضعية(المدخلات، العمليات، المخرجات) ،ومدى إسهام العاملين فيها لإنجاز الأهداف بأفضل ما يمكن والتي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة النتائج المراد تحقيقها وهي ترجمة احتياجات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساساً في تعليمهم وصياغة أهداف الخدمة التعليمية ، لذلك فان العملية التعليمية قد تتأثر بالعديد من الظروف التي تفرضها الحروب والازمات والتي تجعل من غير الممكن استمرار العملية التعليمية وبالتالي فأن ذلك سيؤثر سلبا على الفرد والمجتمع ككل ،نتيجة ضعف النظم التعليمية او انقطاعها ومدى تأثير ذلك على دور الفرد في عملية التنمية وعلى الصعد كافة سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية وغيرها وبما يسهم في تطوير المجتمع وخدمة التطور الحاصل . (رحيمة 2017)

اولا – التعليم ودوره في التنمية

التعليم هو احد المفاهيم الاساسية في الحياة وليس من السهل وضع تعريفات محددة لمفهوم التعلم وذلك لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في كافة مجالات الحياة ، اذ يعد ركيزة اساس لكل المجالات المختلفة سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية ،وبما اننا لا نستطيع ملاحظة عملية التعليم بذاتها وبشكل مباشر لذلك لا يمكن عدها وحدة منفصلة او

دراستها بمعزل عن التأثيرات التي تحدثها هذه العملية من خلال الدور الرائد الذي تمثله في كافة جوانب الحياة العلمية والعملية ، اذ يعد التعليم قاطرة للتنمية البشرية، فإذا أرادت المجتمعات النامية أن تحقق نموًّا حقيقيًّا، وتطورا اقتصاديًّا متيناً فلابد لها من الاهتمام بالتعليم ، ومن المؤكد أن التعليم يدخل ضمن الغايات الاساسية في الاستراتيجيات السياسية التي تعنى بالتنمية عبر الارتقاء بالإنسان والمجتمع فكراً وثقافةً وسلوكاً، على اعتبار أن هذه العوامل تؤدي دوراً هامًّا في خدمة التنمية. (كاظم و زبون 2017، 149)

تشكل الفلسفة التربوية منطلقاً أساسيا في المنهاج التعليمي، حيث نستشف صورة التعليم المرغوب فيه سواء بالنسبة للعلوم الدقيقة أو العلوم الإنسانية أو العلوم التي لها طابع مهني عصري، وما ينبغي الاهتمام به في هذا السياق، هو خلق آلية لجعل هذه العلوم تنفتح على سوق العمل ومتغيراته لتواكب التحديات القائمة والتحديثات المتطورة في مجالات الحياة كافة ، وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولتين في مجال تعميم التعليم وتوسيع انتشاره وتوفير البنيات التحتية والموارد الرية الضرورية لممارسته، ولكن من المؤكد أن الإجماع حول إخفاق سياسة الدولتين في هذا المجال ، لذلك يجب أن يكون هنالك تأهيل نوعي يتجاوز تخريج الأطر التقليدية من خلال برامج ومناهج وطرائق ووسائل منتقاة ومتطورة، وان يتجاوز النظم البيروقراطية بأنماطها السائدة والمناهضة لعملية التنمية البشرية الفعلية بكل أبعادها المختلفة. (فريقي 2008)

أن التعليم هو عملية صناعة الأجيال المستقبل وأن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات ، ويختلف دور المؤسسات التعليمية في هذا المجال من بيئة الى أخرى ففي الدول المتقدمة على سبيل المثال والموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية ، واذا كانت في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث وتهتم بمجال الزراعي، وهذا ما يدلل أهمية دور التعليم في تطوير المجتمع على مختلف الاصعدة وما تفعله تلك المؤسسات للبيئة التي تكون فيها، ومن هنا يمكن القول أن أهمية المؤسسات التعليمية ودورها في المجتمع لا ينحسر في اخراج كوادر علمية فقط ، بل يتعداه الى صناعة تصورات واضحة المعالم حول كيفية تلبي حاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة وهذا يقودنا الى متطلبات وحاجات السوق الى تشكيل جزء أساس وحاسم من

متطلبات وتنمية المجتمع وحاجاته وأدواته وأساليبه بشكل متسارع ، وعليه فأن دور التعليم في أسواق العمل وفي المجتمع ، لذلك ينطلق بناء المناهج التعليمية من خصوصيات المجتمعات ومشكلاتها وحاجاتها وعلاقاتها بالثقافة الإنسانية عموما وكذا قضاياها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (ابو هلال و آخرون 1998)

ثانيا – مفهوم الحروب والازمات

منذ فجر التاريخ الإنساني والحروب لازمة للبشرية في جميع العصور والأزمنة فقد حدثت حروب طاحنة قاست ويلاتها الإنسانية على مر السنين، وكانت ولاتزال هذه الحروب تدمر معالم الحضارات الإنسانية وتقضى على ثروات البلاد الطبيعية وتزداد قسوتها ومرارتها جيلا بعد جيل وقد حرص الإنسان منذ القدم على أن يضع ضوابط عرفية أو ضوابط مكتوبة للحروب والنزاعات المسلحة على المستوى الدولي والداخلي. ونظرا لكثرة وقوع المدنيين كضحايا مباشرين للنزاعات المسلحة أصبح من الضروري إعطاء أولوية لهذه القضية ووضع قوانين تقف أمام انتهاكات حقوق الانسان في الحروب والنزاعات المسلحة، وبالحديث عن احدى اكثر الشرائح تضررا جراء الحروب وهم الأطفال الذين يمثلون الضحايا الرئيسيون للنزاع المسلح، فأثناء النزاعات المسلحة يختطفون ويقتلون ويتيمون ويتعرضون لشتى انواع الحرمان ، لاسيما وانهم يحرمون من التعليم والرعاية الصحية، وتتركهم الحرب بآثار نفسية عميقة، كما أنهم يجندون ويستخدمون في الحرب كجنود ، ونتيجة لوقوع الأطفال الصغار كضحايا مباشرين للنزاعات المسلحة دعت الحاجة إلى وجود قانون دولي ينظم قواعد وأعراف الحرب، ويحكم العلاقات بين القوات المتحاربة، ويضمن حماية المدنيين والأسرى والجرحى، وتخفيف المآسي التي تخلفها النزاعات المسلحة التي لا تلتزم بقواعد القانون الدولي الإنساني وترتكب العديد من الجرائم ضد الأبرياء من تهجير وابادة وجرائم تعذيب واغتصاب ونهب وتدمير الممتلكات في العديد من مناطق العالم . (محمد بلا تاريخ، 378)

يرتبط مفهوم الحرب في العديد من الأحيان بمفهوم آخر ملازم له، وهو مفهوم السلم وقد يبدو من الوهلة الأولى أن المفهومين لا ينفصلان عن بعضهما البعض وذلك باعتبار أن الواحد منهما يعتمد في بنائه وتأسيسه على الآخر، أي أنه لا يمكننا الخروج من حالة السلم إلا بالدخول إلى حالة الحرب ولا يمكن مغادرة الحرب إلا بالاتفاق على شروط السلم ، اما بالحديث عن الحروب فهي صراعات مسلحة بين دول أو جماعات داخل الدولة، بينما

الأزمات قد تكون اقتصادية او سياسية او امنيـــة أو بيئيـــة وتتضـــمن الكـــوارث الطبيعيـــة والاضطرابات الاجتماعية وازمات الانهيار المالي وهذه الأزمات تُحدث حالة من الاضطراب التي تؤثر على مختلف القطاعات بما فيها التعليم وتعد الحروب والأزمات من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات حيث لا تؤثر على الجوانب الاقتصادية والسياسية فحسب، بـــل تمتـــد تأثيراتها لتشمل النظم التعليمية ويؤدي تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية إلى تعطيل التعليم مما يؤثر على جيل كامل من الطلبة سواء على المدى القصير أو البعيد ، وقد تصاعد الاهتمام بدراسة اثر الحروب على المدنيين ومع تزايد اعداد الضحايا منهم والتحول في طبيعة الحروب والنزاعات المسلحة التي اصبحت اليوم اكثر فتكاً بالمدنيين منها بالمقاتلين ،واليوم وبســـبب تقاطع المصالح الدولية وتصاعد حمى التطرف تعج منطقتنا العربية بالحروب والنزاعات التي تتفنن في انتهاكها لكل الاعراف والقيم الانسانية ،ومن بين دول المنطقة يجسد العراق وسورية الصورة الاكثر مأساوية لبلدين وقعا تحت رحى الحرب لزمن طويل ، وقد احدثت كل تلـــك الحروب اثار عميقة وسيئة لا يمكن محوها على مر الزمن وقد تجاوزت اثارها حدود الدولتين لتشكل تهديد للأمن الاقليمي والدولي بعد ان اصبحت هاتين الدولتين تمثلان البيئة الاخصـــب لثقافة العنف والتطرف ولاستثمار الارهاب الدولي والجماعات المسلحة وتحويـــل المـــدنيين ولاسيما الاطفال لمشاريع حروب قادمة في المستقبل ما لم تكن هنـــاك مبـــادرات مجتمعيـــة وجهود حكومية قوية فضلا عن رعاية دولية لعودة الامن والازدهار للدولتين . (محمـــد بـــلا تاريخ، 380)

ثالثا – لمحة تاريخية عن الانظمة التعليمية في العراق وسورية

في عالمنا العربي نعاني ترديَا شديداً في التعليم –يُستثنى من ذلك دولة أو اثنتين– وانحداراً متسارعاً في كفاءة المؤسسات التعليمية، وذلك يعود الى وجود نقـــص فـــي وســـائل التعلـــيم والتدريب وافتقار واضح لأساليب التدريس القويم ، ونقص شديد في الكوادر التدريسية، ناهيك عن تسلّط الدولة وتحكمها بالمؤسسة التعليمية والتربوية لتكون أداةٌ تسخرها لنشر أيـــديولوجيا السلطة وعقيدة الحزب، لكي تصبح المؤسسات التعليمية مكاناً لتخرج اجيال مؤمنـــة بعقيـــدة الحزب الحاكم وتوجهات الدولة اين كانت ، فضلا عن احد أسباب التردّي والانحـــدار ومـــا تعانيه الانظمة التعليمية يعود إلى وجود الدولة العسكرية المتجذِّرة في معظم الـــدول العربيـــة لاسيما العراق وسورية ، اذ يخصص هذا النوع من الدول القسم الأعظم من ميزانيته لقطاعات

الأمن والعسكرة وزيادة النفوذ وتقوية السلطة ويكون نصيب المؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث من الموازنات الاقتصادية اقل مقارنة بالجوانب الامنية والعسكرية هذا من جانب ومن جانب اخر ، فأن العديد من المؤسسات التعليمية تعاني من ضعف في البنية التحتية اللازمة إذ تفتقر العديد من المدارس والجامعات إلى المختبرات العلمية المجهزة بالمعدات والتقنيات اللازمة، والمكتبات المتكاملة، والمرافق الرياضية الملائمة، مما يؤثر بالتأكيد على عملية تعلم الطلبة ويحد من فرص اكتشاف مهاراتهم واستكشاف المواد التعليمية بشكل كامل والاستفادة منها. (عبد العزيز بلا تاريخ)

1-العراق

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 حصل توقف كامل في كافة مجالات الحياة ومنها التعليم وذلك بسبب القصف الذي تعرضت له المدارس والجامعات ناهيك عن ظروف الاحتلال، ولكن عودة الطلبة كانت سريعة لمقاعد الدراسة من نفس العام ، وبعد بتشكيل حكومة مؤقتة عاد سلك التعليم لينهض شيئاً فشيئاً رغم التراجع الذي أصابه الا أنه اختلف عن فترة التسعينيات بسبب زيادة رواتب هذه الفئة من التدريسيين فعاد الطلاب لإكمال دراستهم، على الرغم من أن مهمة النهوض والعودة واجهت تحديات منها ضرورة إعادة بناء المدارس والجامعات التي تعرضت للقصف ، ولكن ما إن جاء دستور 2005حتى أشار إلى حق التعليم وضرورته في الحياة العامة، وواجب على الدولة القيام بالسلوك الإيجابي لتمكين أصحابه من التمتع به واستمر سير النظام التعليمي في العراق وإن كان ببطء ، وبالرغم من عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي رافق العراق ما بين (2006-2007)وما تخللها من عمليات ارهابية الأمر الذي أدى إلى عزوف أغلبية الطلبة عن الدوام، ومع استقرار الوضع عاد الدوام والالتزام به، رغم ما رافق العملية التعليمية من هفوات، فأغلبية المدارس والجامعات تعاني من ضعف الخدمات، ناهيك عن كون طرق الذهاب إليها غير يسيرة، فضلاً عن عدم التفات الحكومات إلى المعوقات التي تقف بوجه مواصلة الطلبة ، لاسيما ما يتعلق بالبنى التحتية ، بالرغم من أن وزارة التربية أعلنت أنها شرعت ببناء (5000)مدرسة في العام 2011، إ لا أن عمليات الاعمار تلك قد تخللها سوء الإدارة والإرباك وشبهات الفساد، فضلا عن ذلك فقد تنتشر في العراق المدارس المبنية بالطين والتي تكلف وزارة التربية سكان المناطق ببنائها بعد توفير أرض للبناء مقابل أن تقوم الوزارة برفدها بالملاكات التدريسية، ووفق إحصائية لوزارة

التربية في وقت سابق، فإن عدد المدارس المشيّدة بمادة الطين في عموم العراق بلغ (1012) مدرسة، وتضم هذه المدارس (113,594)طالباً وطالبة ، ناهيك عن التغيير الذي حصل في المناهج التعليمية ،وقد كان دخول (داعش) للموصل عام 2014 انتكاسةً وتراجعاً في مجـــال التعليم، فقد تعرضت المدارس للقصف والعمليات الإرهابية وتوقفت الجامعات الأمر الذي أدى إلى غياب كامل للعملية التعليمية في تلك المحافظات بشكل خاص، ومحاولات ضرب أساس المنظومة التعليمية السابق ناهيك عما تركه هذا التنظيم الإرهابي من أثر نفسي على الجميع ، فقد كانت الاعوام (2013–2014) مليئة بالتحديات للعملية التعليمية في عموم العراقوما يمثله من استهداف واضح للنظام التعليمي . (موسى 2014، 3 – 9)

2– سورية

إن انعدام الأمن والفقر يؤثران على العملية التعليمية ومدخلاتها البشرية والمادية مما يؤدي إلى تراجع مستوى التحصيل العلمي ويعرقل خطط التعليم المحددة ، كذلك فأنه يخلـــق ذلـــك ظروفاً تحد من تراكم التعليم وتقلل من حصول المتعلمين على تعليم جيد، ومن الاثار السلبية للازمات على التعليم هو التسرب نتيجة الحروب والحالات الطارئة ، اذ تمنع هذه الحـــروب الأطفال من تلقي التعليم في المدارس نتيجة لاحتدام المعارك وعدم قدرة المؤسسات التعليميـــة على تأمين انتقال التلاميذ إلى منازلهم ، ويمثل التعليم الاساس فـــي تطـــوير المجتمـــع فـــي المجالات كافة وقد شهد قطاع التعليم العديد من التغيرات وفقاً للحالة السياسية التي مرت بهـــا سورية في عهد النظام السابق، ومن جانب اخر سعت الحكومة السورية الى تحقيق التعـــاون التعليمي مع المؤسسات التربوية من خلال المشاركة في الندوات والاجتماعات والمـــؤتمرات التربوية التي عقدتها وزارة التربية مع المؤسسات التعليمية الاخرى من اجل تطوير التعلـــيم داخل سورية بما يتوافق مع التطور العلمي في المنطقة، كما ان التعليم في سورية يشكل حجر الاساس في التنمية البشرية ويقوم بدور رئيس في بناء قوة عمل منتجة ويؤدي دوراً مهماً في تربية الاجيال على المواطنة والحقوق والواجبات وتطوير العقل الذي يساعد في عملية البنـــاء والتطوير لان التعليم هو القاعدة الاساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وقد شهد التعليم في سورية عدداً من التغيرات التي طرأت على مسيرته متأثراً بتطور النظام السياســـي للدولـــة لاسيما المدة (1985–2000)،بعد ان دخلت الابتكارات العلمية والتقنيـــة ، اذ اصـــبح مـــن الصعب على الانسان التخلي عنها لما تتسم به من مزايا تيسر وتحقيق نتائج مذهلة في العلـــم

والعمل وتضفي الراحة عليهما ومن ابرز تلك العلامات المميزة التطور الكبير الذي طال الحاسوب وبرامجه وادخاله في جميع المناهج الدراسية ليأخذ التعليم دور المنظومة التعليمية فالتعليم الجيد يؤدي الى استثمار جيد ونهضة كبيرة، لذا بدأت الحكومة السورية تفكر في تغير الانظمة التعليمية والعمل على تطويرها بشكل يواكب العصر، لذلك فقد باشرت باصدار المراسيم والتشريعات لتطوير المناهج الدراسية وطرق تدريسها من اجل تطوير التعليم بما يوافق التطور العلمي . (علوان 2023)

ومنذ العام 2000وبعد وتغيير النظام السياسي ووصول الرئيس الاسد الابن وتعهده ببرنامج إصلاحي ضمن ما يسمى بـ(التطوير والتحديث)، شهد القطاع الخاص في التربية والتعليم تطور نوعي تجلت ملامحه في وجود العديد من المدارس والمعاهد الخاصة التي يدرس فيها الطلاب مقابل مبالغ مالية، وكذلك إنشاء جامعات ومعاهد جديدة في مختلف محافظات سورية، فضلا عن ظهر التعليم الخاص في المرحلة الجامعية عبر ما يسمى بالتعليم الموازي والتعليم المفتوح والافتراضي، وكذلك بعض الجامعات الخاصة كجامعة المأمون والقلمون وغيرها، وكانت تلك الجامعات تدرس مناهج محددة ومعتمدة من قبل وزارة التعليم الخاص مقابل مبالغ مالية مرتفعة نسبياً ، وقد استمر ذلك التطور التدريجي حتى عام 2011 لتبدأ مرحلة جديدة ودخول البلد بأكمله في لحظة انعطافه تاريخية باندلاع الاحتجاجات لتبدا الازمة السورية على الصعد كافة سياسية وامنية وعسكرية واجتماعية واقتصادية ، وقد انعكس كل ذلك بشكل سلبي على الانظمة التعليمية ، على الاقل منذ العام 2014، من نقص التمويل والتفكك والعجز عن تقديم خدمات آمنة ومستدامة لملايين الطلبة ، اذ أن مليونين ونصف المليون من الأطفال خارج التعليم، فضلاً عن نقص الكوادر التعليمية والكفاءات ، وهو بحاجة الى إصلاح شامل للتعليم والمناهج وتغيير في فلسفة التعليم لكي تتوافق مع ظروف ونمط حياة الطلبة ، ليصبح التعلم من أجل التغيير والعيش وهو يعتمد على أن يكون الطلبة شركاء فاعلين في عملية التعلم، لا مجرد مستهلكين للمعرفة يخزنونها ويحفظونها، لكن الكوادر التعليمية في سورية ما تزال تمارس التعليم بالطرق التقليدية باعتماد أساليب الحفظ والتلقين بدل بناء المهارات ، وذلك نتيجة الحروب والازمات السياسية والامنية وما خلفته من ازمات اقتصادية ونزوح اثر بشكل مباشر على تطوير العملية التعليمية . (حداد 2018)

المبحث الثاني – واقع التعليم في ظل جائحة كورونا وسبل المعالجة الالكترونيـــة 2020-2022

أن التعليم ضرورة ملحة وحق أساسي من حقوق الإنسان بغض النظر عن الظرف التـــي يعيشها، وان مصطلح "التعليم في ظل الأزمات " مصطلح حديث نسبيا يأتي ضـــمن الهـــدف الرابع لأهداف التنمية المستديمة، الذي يتحدث عن "ضمان التعليم الجيـــد المنصـــف الشـــامل للجميع" لتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، ولكن ثمة أكثر من 2 مليون طفـــل خـــارج إطار المدرسة في المناطق التي تتعرض للحروب والنزاعات والاحتلال والكوارث الطبيعية ، أما بالحديث عن فترة جائحة كورونا فقد وقع حق جميع الأطفال في التعليم تحت التهديد فـــي كل مكان من العالم ولكن بنسب متفاوتة، وقد كان تأثّير الازمة على الطلبة الأكثر فقرا بشكل اكبر ، لاسيما الذين يعيشون في مناطق أزمات مستمرة ، لذلك عانى ملايين الأطفـــال مـــن انقطاع جزئي أو كلّي عن التعليم لمدد متفاوتة وتحول كثير منهم إلى التعلّم عن بعد أو التعلم الإلكتروني، وهو ما شكل حالةً من التوتّر في صفوف الطلبة ومعلّميهم حول استمرار تقـــديم خدمة تعليم جيد يتلاءم واحتياجات الطلبة المختلفة، وحول التباين فـــي أوضـــاعهم الصـــحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وساهم أيضا في زيادة الفجوة المعرفية بـــين المجتمعـــات والأسر من خلفيات مختلفة؛ فالطلبة من المدارس الخاصة والتجمعات الميسورة والدول الغنيّة لم يتأثّر وضعهم كثيرا، أما الطلبة من المناطق المهمشة والمخيمات والتجمعات الفقيرة والدول النامية فلم يستطيعوا الالتحاق بالتعلم الالكتروني بصورة كاملـــة أو دائمـــة، وذلـــك لغيـــاب التجهيزات الإلكترونية أو ضعف البنية التحتية أو عدم جاهزية أوليـــاء الأمـــور والمعلّمـــين للمساعدة في تأمين ذلك على المستوى الفني والتقني والتربوي ، وقد ساهمت الجائحـــة فـــي زيادة الفجوة الرقمية وتعميق انعدام العدالة الاجتماعية ، لاسيما في مجال التعليم وضياع حق الأطفال في التعليم الجيد ، ولكن هذا لا يمنعنا من تسليط الضوء على الجانب الآخر للأزمة اذ كانت لها نتائج جانبية إيجابية كامتلاك الطلبة لمهارات ومعارف جديـــدة فرضـــتها تحـــديات المرحلة، إذ تحتم عليهم الاستعداد والتعلّم لضمان البقاء ، وقد اسهمت أزمة جائحـــة كورونـــا بتحويل النشاط الإلكتروني للطلبة من التسلية وإضاعة الوقت إلى التعلم والتشارك والتواصـــل العلمي وزودتهم بمهارات تقنية متنوعة وعرضتهم لتجارب تعليمية وتقويمية غنيـــة، ســـينتج عنها تغييرات في النظام التعليمي مستقبلًا. (عفونة 2021)

أن التعليم عن بعد أو ما يسمى أحياناً التعلم الإلكتروني المحوسب أو التعلم عبر الإنترنت لا يعني تدريس المناهج وتخزينها على أقراص مدمجة، ولكن جوهر التعليم عن بعد هو النمط التفاعلي، أذ يعني وجود مناقشات متبادلة بين الطلبة والتفاعل مع المحاضر وهناك دائما استاذ يتواصل مع الطلبة ويحدد مهامهم واختباراتهم ، وقد كشفت جائحة كورونا عن الكثير من المعوقات لدى عدد من الدول ، لاسيما بعض الدول النامية ، بالرغم من ان التعليم الالكتروني في دول العالم يضمن انضمام أعداد كبيرة من الدارسين ويساعد على استيعاب فئات مختلفة من المجتمع لقلة التكلفة مقارنة بالدراسة الكلاسيكية التي تتطلب حضور الطالب الى المدرسة والجامعة، وتكلفه مصاريف السكن والنقل والطعام والملابس وأشياء أخرى ، ومن هنا نجد أن دول العالم لم تجد صعوبة في التحول من التعليم في المدرسة الى التعليم الالكتروني، وذلك لتوفر البنى التحتية والتي تشمل وجود شبكة انترنت قوية وتكنولوجيا رقمية تصل الى اكبر عدد من شرائح المجتمع، فضلا عن وجود كوادر متدربة بصورة كافية لقيادة الطلبة من خلال دروس التعلم الكتروني عبر منصات تعليمية مختلفة ، ومن الضرورة بمكان استمرار عملية التعليم بغض النظر عن الطريقة التي تمكن الطلبة من الاستمرار ومواصلة التعلم لتطوير التنمية المستدامة وتعزيز وعي المجتمعات بالحاجة إلى حماية حقوق الإنسان وضمانها ، لاسيما في ظروف انعدام الأمن ونشوب النزاع المسلح، وذلك نظرا للدور الوقائي والكامن الذي يمثله التعليم في عملية صنع الثقافة والوعي المجتمعي ودعم وتعزيز دور القانون في ظل الازمات . (هوسلر و آخرون 2017، 3)

اولا – التعليم والتعلم عن بعد في العراق

يواجه الواقع التربوي والتعليمي في التعليم العام في العراق تحديات ومشكلات كثيرة في مختلف المكونات التربوية والتعليمة لاسيما نقص الأبنية المدرسية وحاجة محتوى المناهج الدراسية إلى المراجعة المستمرة، وضعف إعداد الهيئات التعليمية والتدريسية، وتقادُم طرائق التدريس، فضلاً عن الحاجة إلى مراجعة التشريعات التربوية والتعليمية وغيرها من المشكلات والتحديات ، وفي ما يتعلق بمجال الأبنية المدرسية تزايد هذه المشكلة سنوياً، مع استمرار حركة البناء لكن بما لا يتناسب مع الحاجة الفعلية، وتزايد نسب السكان من ثَم تزايد أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس، وقد شهدت السنوات التي سبقت جائحة كورونا حالة من عدم الاستقرار السياسي المتمثل بتظاهرات عارمة عمت محافظات العراق المتمثلة باحتجاجات

تشرين عام 2019 ، وقد ألقت بظلالها على المسيرة التعليمية في العراق وأدّت إلى تعطل الدوام في أغلب المدارس والجامعات نتيجة لانقطاع الطرق من قبل المتظاهرين، وخشية الأهالي وقلقهم على أولادهم فكان هناك توقف نسبي لبعض المجالات ومنها التعليم ، لكن بعد أن انتشار جائحة كورونا في العراق عام 2020 تراجعت مستويات التعليم والتدريس، بسبب ما فرضته الجائحة من قيود عطلت المدارس والجامعات وأجبرت الطلبة على تركها؛ وهو أمر أنعش في المقابل معاهد التعليم الخاصة وأثقل كاهل الأهالي مادياً وكان لهذه الجائحة الأثر المباشر في الدول التي تواجه الكثير من الأزمات مثل العراق والذي يعاني اساسا من تدني واقعه التعليمي، وقد تسبب إغلاق المدارس والجامعات في العراق بسلبيات كثيرة لاسيما وأن واقعه التعليمي عانى من المحاصصة في تشكيل حكوماته وما مر به من حروب وأزمات أثرت سلباً في البلد، وبسبب تدهور الحالة الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة على كافة المستويات وسوء الإدارة والفساد والبيروقراطية التي أسهمت في ترك عشرات الآلاف من الطلبة في العراق مدارسهم وجامعاتهم وفضلوا العمل في الشارع من أجل قوتهم اليومي أو لمساعدة عوائلهم ، ونتيجة الانقطاع التام عن مواصلة التعليم قررت الدولة اللجوء إلى التعليم الالكتروني أو التعليم عن بعد، وعندما استخدم التعليم الالكتروني في ظل جائحة كورونا في العراق فأنه حرم فئات كثيرة من حق التعليم كالمناطق النائية والمواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لضعف البنى التحتية للتعليم الالكتروني وعدم امتلاك الدولة للأجهزة الالكترونية المطلوبة للتواصل مع المنصات التعليمية، فضلا عن عدم جاهزية الكوادر التعليمية من اجل التحول نحو التعليم الالكتروني ، وعدم استخدام هذه التكنولوجيا من قبل الطلبة والمعلمين على حد سواء ، لمواكبة التطور العلمي الذي وصلت اليه دول العالم من خلال اقامة الدورات التدريبية وضعف امكانات الدولة في مجال البنى التحتية كل ذلك اسهم في تراجع العملية التعليمية . (موسى 2014، 11 – 17)

بالرغم من الصعوبات التي واجهت تطبيق التعليم الالكتروني في العراق والذي يعد من البلدان التي تفتقر إلى البنية الاساسية لمعالجة ازمات من هذا النوع في مجال التعليم ، فقد وجهت وزارتي التربية والتعليم العالي مؤسساتها التربوية إلى انتهاج التعليم الالكتروني كحل بديل في ظل أزمة كورونا ، ومن الجدير بالذكر هنا ان بوادر التعليم الإلكتروني قد ظهرت في العراق عام 2015 إذ صدر الأمر الوزاري بهذه السنة من أجل تشكيل اللجنة العليا للتعليم

الإلكتروني بمركز وزارة التعليم العالي من أجل التوصل إلى وضع استراتيجيات للتعليم الإلكتروني على مستوى الجامعات العراقية ، ومع انقضاء العام الدراسي ما تزال ازمة الفايروس متجددة مع بوادر الموجة الثانية لانتشاره وعدم اكمال اللقاح المضاد له ،كان لابد من وقفة لتقييم مدى فعالية التعليم الإلكتروني في اكمال المناهج والوصول إلى مراحل دراسية جديدة . (س. كاظم 2021، 12)

لقد اظهر انتشار جائحة كورونا بدائية بعض الوسائل المستخدمة في قطاع التعليم في العراق ،فمع التطور الهائل في التكنولوجيا والثورة الرقمية واستراتيجيات التعليم والانفجار المعرفي والتحولات العلمية ما تزال كثير من مدراسنا تعتمد أسلوب الحفظ والتلقين واسترجاع المعلومات حين الطلب، فضلاً عن جانب آخر يتمثَّل بالتزام الأنماط السائدة في الدروس والامتحانات وغيرها ، وفيما يخص المناهج الدراسية التي تعد إحدى اهم ركائز العملية التعليمية إلى جانب الطالب والمعلم والتي تحتاج إلى مراجعة مستمرة على وفق نظام علمي دقيق، لذا نجد أن مؤسساتنا التعليمية إلى الآن تعتمد إلى حدٍّ كبير المفهوم القديم للمنهج الذي يفسر بأنه محتوى الكتاب المدرسي فقط، في الوقت الذي أصبح المفهوم الحديث قائم على اعتماد عناصر أخرى للمنهج هي الأهداف وطرائق التدريس والأنشطة ووسائل التقويم إلى جانب محتوى الكتاب، كما أن المناهج الحالية تحتاج إلى أن تواكب حاجة السوق ،ولاكتمال عناصر العملية التعليمية لا بد من إعداد الهيئات التعليمية والتدريسية فالملاحظ هو حاجتهم إلى اعتماد قواعد إعداد معلم وفق العصر الحديث باعتماد التقنيات الحديثة وشروط القبول ونظم الكليات التربوية والخبرات وغيرها ، وبالمقال لم يَعد من الممكن رفض الحاجة إلى خيارات التعليم عبر الإنترنت بل وربما سيصبح التعليم عن بعد بديلاً معترفاً به، فهو أقل كثافة في رأس المال ويتلاءم مع الحاجة إلى تحسين الكفاءة الرقمية للطلبة، وقد يحدث التعليم عن بعد ثورة في التعليم لأن طلبة اليوم عموماً لديهم قدرة أعلى على التكيف مع التكنولوجيا والبوابات الالكترونية، وحتى بعد عودة الدوام إلى المدارس والجامعات في الوقت الحالي نلاحظ هناك جوانب بقيت تعتمد على الجانب الالكتروني ولاسيما بعض الامتحانات التي ظلت الكترونية وكذلك فيما يتعلق بالواجبات ومتابعة الطلبة من نظام الصفوف الالكترونية ، وعليه يمكن للعراق استغلال الدروس المستفادة من الأزمة الصحية وتحويلها إلى فرصة لبناء مستقبل أفضل من خلال توفير فرص التعلم لجميع العراقيين، لاسيما الأطفال من الفئات الأشد

فقرا والأكثر احتياجاً وبناء نظام تعليمي أكثر إنصافاً وأكثر قدرة على الصمود في مرحلة ما بعد انحسار جائحة كورونا، بحيث يضمن توفير التعلم والتعليم لجميع الفئات والمستويات سواء المدارس أو الجامعات وتحقيق المكاسب . (الصالحي 2022، 4 – 8)

في الواقع إن العصر الحالي يشهد تطوراً وتقدماً ملموساً في الجوانب الالكترونية وأجهزة الحواسيب بفضل العولمة وما أنتجته من ترابط بين أجزاء العالم ، وعليه فإن التعليم الالكتروني هو طريقة للتعليم باستعمال وسائل وآليات حديثة تتمثل بالحواسيب وشبكات الانترنت، وان استخدام هذه التقنية الالكترونية بكل جوانبها وأنواعها ، وقد اعتمدت مختلف الدول ومنها العراق التعليم عن بعد كوسيلة لاستمرارية تلقي الطلبة تعليمهم وضماناً لمستقبلهم العلمي، إذ تم وضع الخطط للحفاظ على ديمومة العملية التعليمية والحد من آثار أزمة كورونا باعتماد نظام التعليم عن بعد، وذلك ليتسنى لجميع الطلبة إكمال دراستهم من دون أن يتأثروا بتوابع جائحة كورونا، واعتماد آلية تضمن حقوق الطالب والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجامعات والمدارس وقطاع التعليم في العراق . (الصالحي 2022، 13)

ثانيا – التعليم والتعلم عن بعد في سورية

اما في سورية فان الوضع يعد هو الأصعب على الأطفال حيث أن أعداد الأطفال السوريين الذين يعيشون في أوضاع خطرة تزداد مع استمرار الأزمة السورية، وأصبحوا يعانون من تفاقم أوضاع العنف والتشرد وتدهور الوضع الصحي والانقطاع عن التعليم وغيرها من الآثار النفسية والاجتماعية الخطيرة ، كل ذلك يؤثر على الأطفال من النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والتربوية كما يؤثر على تحصيلهم الدراسي، وقد جاءت أزمة جائحة كورونا لتعمق التدهور الحاصل في العملية التعليمية والتي لا تختلف كثيرا عن أزمة الحروب تحتاج إلى تكتيك للتعامل معها من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة والملائمة من أجل الوقاية والحد من آثارها فضلاً عن حصرها للتعافي منها لاحقاً ، وقد اشارت بعض الدراسات في هذا الشأن الى انخفاض أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي خلال سنوات الحرب على سورية، كما ظهرت تداعيات الأزمة على التعليم المهني في التوجه نحو أنواع محددة من التعليم وانخفاض جودة التعليم ما قبل الجامعي وازدياد معدلات فقر التعلم بين الطلاب السوريين ، لاسيما في مخيمات النزوح، هذا وكان إغلاق المدارس خلال فترة تفشي جائحة كورونا قد تسبب بتعمق التفاوتات التعليمية بين الأغنياء والفقراء، ومع تراجع الصراع

المسلح الذي دام نحو (11) عام في البلاد وتصدر جائحة كورونا بوصفها حقيقة عالمية دائمة، تحول انتباه العالم بعيدا عن سورية ،ومع ذلك مازال ما يقدر بنحو (14,6) مليون سوري ضعفاء يواجهون واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تدميرا في العالم والتي تشتمل على أحد العناصر الحاسمة للاستجابة الإنسانية لهذه الأزمة المستمرة لتنفيذ خدمات التعليم في حالات الطوارئ والتي يعتمد عليها ما يقرب بنحو (6,1) مليون طفل وشاب سوري ، اذ ان الهجمات الممنهجة على المدارس والتهجير القسري للطلاب والمعلمين والاضطرابات المرتبطة بجائحة كورونا قد جعلت ضمان وصول الأطفال السوريين المستمر إلى التعليم صعب جدا، حيث تُظهر البيانات الحديثة أن نحو (2,4) مليون طفل باتوا خارج المدرسة، مع وجود عدد أكبر معرض لخطر التسرب وعدم الالتزام بمواصلة العملية التعليمية للأسباب اعلاه ، فضلا عن تدهور الحالة الاقتصادية وما لها من تأثير مباشر على عدم مواصلة الطلبة والتزامهم باكمال المسيرة التعليمية . (ا. محمد 2021)

وفي ظل انتشار جائحة كورونا كان لا بد من ضرورة العمل بشكل اكبر لضمان عودة الطلبة الآمنة إلى مقاعد الدراسة وتبرز الحاجة إلى بذل جهود متظافرة لتسريع التعلم التعويضي لجميع الأطفال ، ومن المهم معالجة عدم المساواة في الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه حيث يمكن أن يؤثر إغلاق المدارس بشكل غير متناسب على المساواة ومن الأهمية بمكان أيضاً توفير الوصول للطلاب في السنوات الأولى، وجعل التعليم عن بعد أكثر فاعلية من خلال توفير دعم وتوجيه أقوى للمعلمين وإشراك الأهل ومقدمي الرعاية، واعتماد ممارسات تربوية أكثر تركيزاً على المتعلم ، كذلك التركيز على الدروس التي وفرها التعليم عن بعد والتعليم المدمج خلال الاعوام الماضية ومعالجتها ، وسيتعين على أنظمة التعليم تقوية بنيتها التحتية (التكنولوجيا) لتعزيز قدرتها على التكيف والمرونة من أجل ضمان التعليم الفعال على أسس مستدامة لجميع الطلبة في جميع أنحاء سورية ، ولكن التوجه العالمي نحو اعتماد التعليم عن بعد كان قد كشف خلال فترة انتشار الجائحة عن حجم الفجوة الرقمية التي تعاني منها سورية عموماً وقطاع التعليم بشكل خاص (عبد الكريم بلا تاريخ، 4 – 9)

ان التعليم في سورية يشمل التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي، اذ يسهل التعليم الرسمي تعلم للأطفال الذين تقدر أعمارهم بنحو (6–17)عام في التعليم الاساسي والتي تشمل الصفوف (1–9) ،واما المستوى الثانوي والذي يشمل الصفوف (10–12) ، فضلا عن وجود

بعض فرص التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة، لكنها محدودة ، ويعد تنسيق المواد المستخدمة في التدريس والتعليم وتوحيدها أمرًا أساسيًا في جميع أنحاء البلاد بسبب الانقسام السياسي في البلاد فهناك عدد من المناهج المستخدمة في جميع أنحاء سورية ، اذ تشير التقارير والمقابلات مع الممارسين التربويين إلى منهاج الحكومة السورية، فضلا عن نسخة معدلة منه ومستخدمة في مناطق شمال غرب سورية وهي (المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية) ، اما التعليم غير الرسمي فيشير إلى التعلّم المنظم والمؤسسي والذي يدعم إما العودة إلى التعليم الرسمي، وإما اعتماد برامج التعلم المسرّع من أجل المشاركة في التقييمات الوطنية، او تسهيل عملية بناء المهارات الفنية والشاملة(ذات الصلة بشكل مباشر بسوق العمل) لأولئك الذين لا يحتمَل أن يعودوا إلى التعليم الرسمي ويتضمن ذلك برنامج سورية للتعلم الذاتي، وهو برنامج تعويضي معتمد على نطاق واسع من الجهات الفاعلة والمنظمات الإنسانية في مراكز التعليم غير الرسمي ، فضلا عن نسخة مسرّعة من منهاج الحكومة السورية تستخدم في كل من مراكز التعلم غير الرسمية والتي تمثل حزم التعلم التعويضية الأخرى لدعم الطلاب خارج المدارس الرسمية والتي طورتها المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء المناطق الخاضعة فعليًا لسيطرة السلطات الكردية ، فضلا عن استخدام المنهاج الكردي والمنهاج السرياني في المدارس التي تديرها السلطات التعليمية في الشمال الشرقي، ولكن ليس في مراكز التعلم التي تديرها الجهات الفاعلة والمنظمات الإنسانية (قدور و حسين 2022)

إن تأثيرات التحديات في عملية تعليم الطلبة السوريين متنوعة ومعقدة وقد يترتب على بعض الآثار طويلة الأجل منها انخفاض متوسط العمر المتوقع وخسارة رأس المال البشري والإنتاجية الاقتصادية وحرمان جيل كامل من التعليم ، فضلا عن تدهور المكانة الثقافية والمعرفية للمؤسسة التعليمية السورية ، أما بالحديث عن آثار تعطل عملية التعليم قصيرة المدى على سلامة الطلبة السوريين ورفاهيتهم فهي أكثر تدمير ، إذ إن فقدان الوصول إلى المدرسة يؤدي في كثير من الأحيان إلى طفرات في عمالة الأطفال وزواج الأطفال ، ناهيك عن مخاوف الحماية الرئيسة من هذا الانخفاض الحاد في الوصول إلى التعليم ونتائجه وهو ما يمثل تقويض كامل لإمكانات الشباب ما قبل الحرب الذين عدوا ذات يوم في جميع أنحاء المنطقة مصدرًا للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الإيجابي ، لذلك اصبح من

الضرورة بمكان معالجة اثار الازمة وتدارك الوضع الذي خلفته الازمات السياسية والامنية وما نتج عن انتشار جائحة كورونا من تردي واضح في نظم التعليم في سورية بالرغم من كل الجهود التي بذلت ولكنها لم تكن بالمستوى المطلوب (عبد الكريم بلا تاريخ، 11)

ثالثا – معوقات تطوير التعليم الالكتروني وعوامل نجاحه

شهدت الفترة من 2020 إلى 2022 تحولًا كبيرًا نحو التعليم الإلكتروني في معظم دول العالم نتيجة جائحة كوفيد-19، لكن هذا التحول واجه تحديات كبيرة في دول مثل سورية والعراق بسبب ظروف خاصة ومعقدة، فقد واجه النظامان التعليميان في كلا البلدين مجموعة من المعوقات التي أعاقت فاعلية التعليم الإلكتروني، بالرغم من أهمية التعليم الإلكتروني كبديل في أوقات الأزمات، إلا أن تطبيقه في سورية والعراق خلال الفترة 2020–2022 واجه عقبات متعددة تتعلق بالبنية التحتية، والواقع الاقتصادي، والإداري، والاجتماعي، مما يتطلب إصلاحات شاملة واستثمارات مستدامة في التعليم الرقمي لضمان عدالة الوصول وجودة التعليم في المستقبل.

أ–معوقات تطوير التعليم والتعلم الالكتروني

1– عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني العديد من البلدان العربية كالعراق وسورية من عدة اضطرابات ونزاعات مستمرة، مما يؤثر سلبًا على عملية التخطيط والتنفيذ في قطاع التعليم ويترتب عليها تقلبات في السياسات التعليمية وتأثير سلبي على استدامة الإصلاحات المطلوبة.

2– ضعف رؤية واستراتيجية التعليم مما يشير الى نقص في وضوح الرؤية وتحديد الأهداف الطويلة الأمد للتعليم مما يجعل الأنظمة التعليمية بعيدة عن استراتيجيات واضحة وشاملة للتطوير والتحسين فتتشتت الجهود وينعدم تحقيق التقدم المستدام.

3– عدم التوافق بين التعليم وسوق العمل حيث يشهد نظام التعليم في العراق وسورية عدم التوافق بين المناهج التعليمية واحتياجات سوق العمل مما يخلق فجوة في المهارة بين الخريجين ومتطلبات سوق العمل.

4– قلة التشاركية والاستشارة بسبب غياب مشاركة أصحاب المصلحة من معلمين وتلاميذ وأولياء أمور ومجتمع محلي، في عملية صنع القرار التعليمي يتسبب في عدم استيعاب تحديات الواقع المحلي وعدم تلبية احتياجات المجتمع بشكل فعال.

5- نقص التنفيذ والمتابعة حيث تواجه بعض الدول ومنها العراق وسورية تحديات ضخمة في عملية التنفيذ الفعال للسياسات التعليمية المسطرة ويعود ذلك إلى ضعف الإدارة والمراقبة الفعالة، وعدم وجود آليات قوية لقياس وتقييم الأداء التعليمي.

6- يفتقر المعلمون إلى التدريب المستمر وتطوير مهاراتهم لذا وجب توفير برامج تكوينية مناسبة لتمكينهم من تبني أساليب تعليمية حديثة وفعالة، فنقص التكوين وتطوير المعلمين يعد نقطة ضعف في العديد من الأنظمة التعليمية العربية .

7- غياب الاهتمام بالتطوير المهني من قبل الأنظمة التعليمية نتج عنه عدم توفر برامج مناسبة وتحفيزية لتطوير مهارات المعلمين وتعزيز معرفتهم التعليمية.

8- عدم توفر الاحتياجات اللازمة من البنى التحتية واللوازم الضرورية لاستمرارية العملية التعليمية وتطويرها من خلال برامج محدثة وتقنيات حديثة .

9-تخوف أعضاء هيئة التدريس في التقليل من دورهم في العملية التعليمية وانتقال دورهم إلى مصممي البرمجيات التعليمية واختصاصي تكنولوجيا التعليم في حال التحول نحو التعلم عن بعد .

10-عدم اعتراف الجهات الرسمية في بعض الدول بالشهادات التي تمنحها الجامعات الإلكترونية ، وكذلك نظرة أفراد المجتمع إلى التعليم الإلكتروني عن بعد بأنه ذو مكانة أقل من التعليم النظامي.

11-الغش اثناء الامتحان او الاختبار اذ ان التطور التقني الذي تستعين به وزارة التربية والتعليم العالي من اجل اجراء وتطبيق التعليم الالكتروني هو نفس التقنية التي قد يوظفها الطلبة في اداء الامتحان (محلا و آخرون 2022)

ب – عوامل نجاح التعليم والتعلم الالكتروني

1- المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية وعدم الاعتماد الكلّي على الهيئات الرسمية، لأنّها لا تستطيع ضمان التعليم الجيد وحدها.

2- التركيز على الاحتياجات المختلفة للطلبة لمنحهم الحق بالتعليم والحق بالحماية والأمن والحق بالدعم النفسي ولتزويدهم بأدوات من اجل الصمود والتحمل والاستمرار .

3- وضع خطّة طوارئ للتعليم تضمن تلبية الاحتياجات التي تتلاءم مع حالة الطوارئ وفق الامكانات والمقومات البيئية والثقافية للمجتمع .

4- توفير بدائل عدة تتناسب مع كل التجمعات والاحتياجات والقدرات، لضمان التنوع والشموليّة في الخدمات ضمن البدائل المتاحة.

2- رصد المزيد من التمويل لتطوير المعلمين، بما في ذلك توفير الدعم المالي لبرامج التكوين والموارد اللازمة لتنفيذها كتخصيص المزيد من الوقت والمشاركة في ورش العمل والدورات التدريبية.

6- تشجيع المعلمين على مواصلة التعلم وتطوير أنفسهم عبر مختلف وسائل التعلم، مثل القراءة وحضور الندوات والمؤتمرات والمشاركة في المنتديات ذات الصلة والتشجيع على إنشاء شبكات اجتماعية للمعلمين يتم من خلالها تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

3- وجود رؤية ثقافية تنظيمية قوية تركز على التطوير المهني للمعلمين حيث على المشرفين التعليميين إدراك أهمية دعم وتشجيع المعلمين على مواصلة التعلم وتحسين ممارساتهم.

4- إنشاء وتطوير آليات فعالة لتقييم العملية التعليمية وتوفير التوجيه والملاحظات البناءة للتحسين حيث استخدام تقنيات حديثة والتوجيه نحو التحسين المستمر.

5- تعزيز استخدام التكنولوجيا التعليمية بدمجها في برامج التدريب وتوفير التكوين على استخدام الأدوات التكنولوجية وتطبيقاتها في العملية التعليمية، مثل منصات التعلم عن بُعد (سويدان 2020)

الخاتمة

تعرضت الأنظمة التعليمية في العراق وسورية إلى تحديات خطيرة نتيجة للحروب والأزمات المستمرة خلال العقود الأخيرة وقد أدت النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية إلى تدمير البنية التحتية التعليمية وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وكذلك ارتفاع نسب التسرب الدراسي، مما أثر بشكل مباشر على جودة التعليم ومستقبل الأجيال القادمة ،وقد اشرنا في بحثنا تأثير الحروب على المؤسسات التعليمية، بدءًا من تدمير المدارس والجامعات، ونقص الموارد التعليمية، وصولًا إلى هجرة الكوادر التدريسية وضعف العملية التعليمية ،كما ناقش العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذه الأزمات، مثل النزوح الداخلي واللجوء، وتأثيرهما على فرص الحصول على تعليم مستقر ومستدام وسلط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية في إعادة بناء قطاع التعليم، من خلال توفير بدائل تعليمية ودعم الطلاب المتضررين وتحسين بيئة التعليم في المناطق المتأثرة بالحروب،

وخلص البحث إلى أن إصلاح الأنظمة التعليمية في العراق وسورية يتطلب استراتيجيات طويلة الأمد، تشمل إعادة الإعمار وتحسين جودة التعليم ودعم المعلمين والطلاب نفسيًا واجتماعيًا، لضمان بناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

التوصيات

1- تعزيز الاستعداد المسبق للأزمات وتطوير خطط وطنية ودولية لمواجهة الأزمات التعليمية ، وكذلك تفعيل مبادرات العمل الجماعي للتقليل من الاثار الناجمة عن الازمات التي تربك المسيرة التعليمية .

2-تفعيل دور التعليم الريادي للموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل من اجل حث الطلبة على الاستمرار في الدراسة وعدم ترك الدوام بحجة عدم توفر فرص عمل لمخرجات التعليم لاسيما الجامعات .

3-إعادة بناء وترميم المدارس والجامعات التي تعرضت للتدمير، مع التركيز على المناطق الأكثر تضررًا من خلال إنشاء مدارس مؤقتة أو متنقلة لضمان استمرار العملية التعليمية .

4-تحسين تجهيزات المدارس عبر توفير المقاعد والكتب والمستلزمات الدراسية للطلاب .

ثانيًا: دعم المعلمين والكوادر التعليمية وتدريب وتأهيل المعلمين الذين تأثروا بالحرب لضمان جودة التعليم .

5-إطلاق حملات لمكافحة التسرب المدرسي من خلال تقديم الحوافز للأسر وتشجيع الأطفال على العودة إلى المدارس وتوفير برامج تعليمية بديلة للأطفال ، مثل التعليم المسرّع أو التعليم عن بعد.

6-تعزيز فرص التعليم للفتيات والفئات الأكثر تضررًا لضمان عدم إقصائهم من النظام التعليمي وتقديم برامج دعم نفسي للأطفال الذين تعرضوا للصدمات النفسية بسبب الحروب.

7- إدماج مواد تعليمية حول السلام والتسامح لتعزيز التعايش السلمي بين الطلاب من خلال إطلاق مبادرات لإعادة دمج الأطفال المجندين والمتأثرين بالنزاعات في المدارس والمجتمع .

8- توسيع نطاق التعليم الرقمي عبر توفير الإنترنت والمعدات اللازمة للطلاب وتطوير منصات تعليمية إلكترونية تسهّل وصول الطلاب إلى الدروس في ظل الأزمات.

المصادر

ابو هلال، و آخرون. 1998. *مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي دراسة تحليلية*. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، سلسلة تقارير الابحاث رقم 9، 84 – 89.

احمد عبد الرحمن فريقي. 2008. "أهمية التعليم في التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي." *الكلمة* السنة الخامسة عشر (60).

احمد علي محمد. بلا تاريخ. "أطفال الحرب في العراق امراء حروب المستقبل: دراسة في حقوق الطفل العراقي." *العلوم السياسية*.

اسماعيل الموشكي. 2020. "الفجوة المعرفية وتأثيرها في العلاقة بين تداعيات النزاعات المسلحة." *اتحاد الجامعات الدولية* (الأول): 1 – 16.

اماني منصور عبد العزيز. بلا تاريخ. "بعض المعوقات التي تواجه الجهود الحكومية." *المجلة العلمية للطفولة المبكرة*، 1223 – 1226.

ايمان موسى محمد. 2021. "دور تكنولوجيا التعليم في مواجهة المشكلات الأكاديمية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا." *مجلة العلوم التربوية والنفسية* (جامعة الشرق الأوسط) 1 (3): 141 – 165.

براءة جهاد محلا، و آخرون. 2022. "تقويم واقع التعليم الالكتروني في الجامعات السورية خلال الازمات ازمة كورونا انموذجا." *مجلة جامعة حماة* 5: 151 – 157.

حميد نعمة الصالحي. 2022. *واقع التعليم في العراق بعد انحسار جائحة كورونا*. العراق: مركز البيدر للدراسات.

راما عبد الكريم. بلا تاريخ. "التعليم في أوقات الأزمات." *مجلة العلوم التاريخية والاجتماعية* (جامعة حمص) 44 (10).

سائدة عفونة. 2021. "التعليم في ظل الازمات." *مجلة منهجيات* (4): 8 – 16.

سمر مهدي كاظم. 2021. "واقع التعليم عن بعد في الجامعات العراقية." *رسالة ماجستير غير منشورة*. الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

صنعاء حسين علوان. 2023. "أوضاع التعليم في سوريا 1985–2000 دراسة تاريخية." *رسالة ماجستير غير منشورة*. كلية التربية، جامعة كربلاء. 1 – 84.

فاضل عباس كاظم، و امل اسمر زبون. 2017. "الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية البشرية في العراق." *العلوم الإدارية والاقتصادية* (جامعة القادسية) 19 (1).

فداء محمود سويدان. 2020. "فاعلية التعليم الالكتروني في تلبية الاحتياجات التعليمية للتلاميذ." *المجلة التربوية السورية* (1): 1 – 30.

فراس جاسم موسى. 2014. *الواقع التربوي والتعليمي في العراق*. العراق: مركز البيان للدراسات.

كرستين هوسلر، و آخرون. 2017. *حماية التعليم في ظروف انعدام الامن*. قطر: مؤسسة حماية التعليم.

كنانا قدور، و سلمان حسين. 2022. *ازمة التعليم في سورية*. قطر: مركز حرمون للدراسات، 7 – 8.

نغم سعدون رحيمة. 2017. "تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق." *المستنصرية للدراسات العربية والدولية* 14 (57): 331 – 322.

وجيه حداد. 2018. *التعليم في سورية بين التسييس والعسكرة*. الدوحة: مركز حرمون للدراسات، 4 – 17.

وهيبة بوربعين. 2023. "دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة." *مجلة أبحاث ميسان* 19 (38).